قطر تقرر الانسحاب اعتباراً من يناير المقبل

الكعبي: انسحابنا من «أوبك» إستراتيجي لأجل المستقبل

■ الإسماعيل: قرار الانسحاب لن يؤثر سلباً أو إيجاباً في ارتفاع أسعار النفط

■ قطر ستحضر اجتماع المنظمة يومي الخميس والجمعة و ستلتزم بتعهداتها

سعد الكعبي

علم قطر سيغيب عن المنظمة من الشهر المقبل

- الدوحة تخطط لبناء أربع وحدات إضافية لإنتاج الغاز الطبيعي المسال في منتصف 2019
- القرار يرجع لأسباب «فنية فقط» تتعلق بإستراتيجية قطر في المستقبل تجاه قطاع الطاقة
- خليل: قد تكون إشارة على نقطة تحول تاريخية للمنظمة باتجاه روسيا والسعودية والولايات المتحدة
- كريج: يتعلق الأمر بتحرر قطر كسوق ودولة مستقلة من التدخل الخارجي
- قطر للبترول تخطط لزيادة طاقتها الإنتاجية من 4.8 ملايين برميل من المكافئ النفطي يومياً إلى 6.5 ملايين برميل
- الصبان: إندونيسيا خرجت من المنظمة ولم تؤثر في أدائها رغم أنها تنتج أكثر من ضِعف إنتاج قطر

أعلن وزير الدولة القطري لشؤون الطاقة العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لقطر للبترول المهندس سعد الكعبي أمس الإثنين ان بلاده قررت الانسحاب من منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) بدءا من الاول من يناير المقبل.

وقال الكعبي في مؤتمر صحفي ان قطر ابلغت المنظمة صباح امس بقرارها مرجعا اياه الى رغبة بلاده في التركيز على قطاع الغاز باعتباره «القطاع الاهم بالنسبة لها».

واوضح انه في ظل سعي قطر «لترسيخ مكانتها» كمزود «موثوق ومعتمد» للطاقة الى جميع انحاء العالم «كان لزاما عليها» مراجعة دورها ومساهمتها على الصعيد العالمي في مجال الطاقة وكيفية تعزيز ذلك الدور وتلك المساهمات بشكل يخدم اهداف الدولة واستراتيجيتها على المدى البعيد.

ورأى الوزير ان الدوحة ارادت من خلال قرارها التركيز على مكانتها كمصدر اساسي للغاز الطبيعي وقال في هذا الصدد إن تحقيق أهداف الدوحة في هذا القطاع يتطلب الكثير من التركيز والالتزام في تطوير وتعزيز «مكانة دولة قطر العالمية الرائدة في انتاج الغاز الطبيعي المسال».

وقال إن بلاده عكفت خلال السنوات الماضية على وضع ملامح استراتيجية مستقبلية ترتكز على النمو والتوسع في قطر وخارج قطر» واكد وزير الطاقة القطري ان تمويل التوسعات سياتي بالكامل من قطر للبترول داخليا ولا حاجة للتمويل الخارجي.

وقال الكعبي إنه سيجري الإعلان عن الشركات التي ستختارها قطر لتوسعة مكمن غاز حقل الشمال في منتصف 2019.

وان الدوحة تخطط لبناء اربع وحدات إضافية لإنتاج الغاز الطبيعي المسال في منتصف 2019. واضاف انه سيتم الإعلان عن الشركاء المختارين لبناء أكبر وحدة لتكسير الإيثان في العالم في الربع الأول من 2019.

واشار الى ان تلك المراجعة بينت ان تحقيق تلك الاهداف يتطلب المزيد من التركيز والالتزام لتطوير وتعزيز مكانة قطر «الرائدة» في انتاج الغاز الطبيعي.

وافاد بان تلك المعطيات مقرونة بحجم انتاج قطر من النفط كانت وراء قرار الانسحاب من المنظمة التي قللت عضوا فيها لنحو 57 عاما وكانت من بين الدول المؤسسة لها.

واكد ان قطر ستظل معتزة بمكانتها العالمية في طليعة الدول المنتجة للغاز الطبيعي وكاكبر مصدر للطاقة النظيفة من الغاز الطبيعي المسال وهو ما اتاح لها ان تحقق اقتصادا قويا ومتينا.

واشار الى ان قطر ستحضر الاجتماع المقبل للمنظمة المقرر عقده في وقت لاحق هذا الشهر باعتباره آخر اجتماع لها بصفتها عضوا في (أوبك).

وحول توقعاته لتداعيات قرار قطر بالخروج من (أوبك) اوضح الكعبي ان انتاج قطر من النفط ليس ضخما وبالتالي فإن سوق النفط لن يتاثر بهذا القرار مؤكدا ان قطر ستكون ملتزمة بما تتخذه المنظمة من قرارات حتى نهاية عضويتها.

وعما اذا كان القرار بشأن الانسحاب من (أوبك) له دوافع سياسية نفى الكعبي هذا الأمر قائلا ان القرار يرجع لأسباب «فنية فقط» تتعلق باستراتيجية قطر في المستقبل تجاه قطاع الطاقة معتبرا ان السعر العادل لبرميل النفط يتراوح ما بين 70 و80 دولارا للبرميل.

وقال «لا نقول إننا سنخرج من نشاط النفط لكن المنظمة التي نسيطر عليه نديرها دولة واحدة».

وقال الكعبي إن قطر ستحضر اجتماع المنظمة يومي الخميس والجمعة وإنها ستلتزم بتعهداتها.

وسعي مندوبون في أوبك، التي تضم 15 عضوا بمن فيهم قطر، للتقليل من اثر الأمر، لكن خسارة عضو قديم بالمنظمة يقوض مسعى لإظهار جبهة موحدة قبل اجتماع من المتوقع أن يقرر خفض الإنتاج لدعم أسعار النفط التي خسرت قرابة 30 بالمئة منذ ذروة أكتوبر.

وقال مصدر في أوبك «هم ليسوا منتجا كبيرا، لكنهم لعبوا دورا كبيرا في تاريخ (أوبك)».

ويلقي هذا الضوء على الهيمنة المتنامية للسعودية وروسيا والولايات المتحدة على صناعة السياسات في سوق النفط. والدول الثلاث هم أكبر منتجين للنفط في العالم ويضخون معا ما يزيد عن ثلث الإنتاج العالمي.

ويزداد اتخاذ الرياض وموسكو لقرارات الإنتاج على نحو مشترك، في ظل ضغوط من الرئيس الأمريكي دونالد ترامب على أوبك لخفض الأسعار. وخام القياس العالمي برنت عند نحو 62 دولارا للبرميل حاليا، انخفاضا من أكثر من 86 دولار للبرميل في أكتوبر تشرين الأول.

وقال شكيب خليل وزير الطاقة الجزائري السابق ورئيس أوبك سابقا تعليقا على قرار قطر «قد تكون إشارة على نقطة تحول تاريخية للمنظمة باتجاه روسيا والسعودية والولايات المتحدة».

وقال إن خروج الدوحة سيكون له «أثر نفسي» بسبب الخلاف مع الرياض وقد يضرب «مثلا يتبعه أعضاء آخرون في أعقاب القرارات الأحادية للسعودية في الأشهر الأخيرة».

ولا يزيد إنتاج قطر، التي قال الكعبي إنها عضو في أوبك منذ 57 عاما، النفطي على 600 الف برميل يوميا بينما يبلغ إنتاج السعودية 11 مليون برميل يوميا.

لكن الدوحة طرف مؤثر في سوق الغاز المسال العالمية بطاقة قدرها 77 مليون طن سنويا، اعتمادا على احتياطاتها الكبيرة من الغاز في الخليج.

وفرضت السعودية والإمارات -العضوان في أوبك- والبحرين ومصر مقاطعة سياسية واقتصادية على قطر منذ يونيو 2017، متهمين الدوحة بدعم الإرهاب وهو ما تنفيه قطر وتقول إن المقاطعة تهدف إلى النيل من سيادتها.

والخروج أحدث مثال على انتهاج قطر لمسار بعيد عن جيرانها الخليجيين منذ بدء النزاع في العام الماضي. ويأتي القرار قبل قمة سنوية لدول الخليج العربية من المتوقع أن تواجه صعوبات جراء الأزمة المستمرة منذ نحو 18 شهرا.

وبعد أن كانت يوما شريكا مقربا من السعودية والإمارات في التجارة والأمن، أبرمت قطر منذ ذلك الحين عشرات الاتفاقات التجارية الجديدة مع دول أخرى بعيدة بينما تستثمر بكثافة لزيادة الإنتاج المحلي من الأغذية وتعزيز القوة العسكرية.

هيمنة السعودية

وقال أندرياس كريج محلل المخاطر السياسية لدى كلية كينجز لندن «هناك شعور في قطر بأن هيمنة السعودية في المنطقة وعلى المؤسسات العديدة فيها لها أثر معاكس على تحقيق قطر لأهدافها التنموية.. يتعلق الأمر بتحرر قطر كسوق ودولة مستقلة من التدخل الخارجي».

وزادت أسعار النفط نحو خمسة بالمئة بعد أن أنفقت الولايات المتحدة والصين على هدنة مدتها 90 يوما في حربهما التجارية، لكن الأسعار تظل دون ذروة أكتوبر تشرين الأول.

وردا على سؤال بشأن ما إذا كان انسحاب قطر سيعقد قرار أوبك هذا الأسبوع، قال مصدر غير خليجي بالمنظمة «ليس صحيحا، حتى إذا كان القرار مؤسفا وحزينا من أحد الدول الأعضاء بالمنظمة».

قطر لاعب صغير

وقالت أمريتا سين رئيسة تحليلات النفط لدى إنرجي أسبكتس للاستشارات إن انسحاب قطر «لا ينال من قدرة أوبك على التأثير إذ أن قطر لاعب صغير جدا».

وقال الكعبي إن شركة النفط الوطنية قطر للبترول تخطط لزيادة طاقتها الإنتاجية من 4.8 مليون برميل من المكافئ النفطي يوميا إلى 6.5 مليون برميل في السنوات العشر القادمة.

وتخطط الدوحة أيضا لبناء أكبر وحدة لتكسير الإيثان في الشرق الأوسط.

وقال الوزير إن قطر ما زالت تدرس توسعة استثماراتها النفطية في الخارج وإنها «ستحدث دويا كبيرا في نشاط النفط والغاز».

الشعور بالتهميش

من جانبه أرجع المستشار الاقتصادي والنفطي الدولي الدكتور محمد الصبان، إعلان دولة قطر، انسحابها من «أوبك»، في هذا التوقيت بالذات، لعامل أساسي هو شعورها بالتهميش من قبل المنظمة والدول المنتجة المتعاونة معها من خارج المنظمة.

وقال «التنسيق الدائم والمستمر بين السعودية وروسيا ليس فقط استنار قطر وحرك غضبها كونها لا تستشار إطلاقا؛ ولكن وجدت أنه ربما هنالك فرصة لقلب الطاولة على المنظمة وحلفائها؛ لكن تناست أمرا هاما؛ وهو أنها لا تنتج أكثر من ٦٠٠ ألف برميل يوميا، وليس لديها طاقة إنتاجية فائضة».

وأوضح: «وهنالك أمثلة لدول أعضاء خرجت من أوبك ولم تؤثر في أداء المنظمة أو تحقيق أهدافها، مثل إندونيسيا التي خرجت من المنظمة ثم عادت ثم خرجت منها، وهي الدولة التي تنتج أكثر من ضعف إنتاج قطر».

وبين: «بالتالي لا مجال للمبالغات التي ظهرت هنا وهناك بأن خروج قطر سيؤثر على أداء المنظمة، أو انه سيساهم في إضعاف أسعار النفط في الفترة القادمة؛ فكل ذلك ليس بصحيح، وربما تتوهم قطر أنها تستطيع أن تقلب الطاولة على المنظمة بانسحابها منها، وهذا غير صحيح».

وتابع: «التبرير الذي أعطته قطر لهذا الانسحاب تمثل في رغبتها في التركيز على صناعة الغاز لديها، وهي التي تطورها عبر عقود مضت وليست بالأمر الجديد».

واختتم: «أما القول بأن انسحابها سيزيد من الشرخ القائم في إطار مجلس التعاون؛ فإن الصدع متواجد أصلا، والانسحاب من أوبك لن يزيد أو يضعف من هذا التوتر على الإطلاق».

قرارا اقتصاديا بالدرجة الأولى

قال د. رجب الإسماعيل الأستاذ بكلية الإدارة والاقتصاد في جامعة قطر ان قرار انسحاب قطر من منظمة الأوبك يعد قرارا اقتصاديا وسياديا بالدرجة الأولى مشددا على أن كل دولة لها الحق في الانضمام إلى أي منظمة أو مؤسسة ترغب بها ولها الحق في الانسحاب ايضا.

وأوضح أن قطر ارتأت الانسحاب من منظمة الأوبك لان هذا القرار سيتيح لقطر مرونة اكبر في زيادة أو تخفيض الإنتاج مضيف أن بقاء قطر خارج المنظمة افضل لان المنظمة لم تعد تخدمها بشكل كبير فرغم التزام قطر بقواعد وقوانين المنظمة إلا أن هناك تلاعب كبير من قبل بعض الدول الإعضاء في تخفيض الإنتاج او التلاعب في الحصص لصالح دول كبرى وغيره.

وأشار الاسماعيل أن قرار قطر بالانسحاب لن يؤثر سلبا او إيجابا في ارتفاع أسعار النفط حيث يمكن لقطر أن تتعاون مع منظمة الاوبك وتعمل معها وهي خارج المنظمة فروسيا مثلا لديها انتاج غزير من النفط وليست عضوا في منظمة الاوبك.

وأكد أن أي قرار تتخذه قطر بفضل توجيهات الحكومة الرشيدة يصب في مصلحتها فقطر لديها الآن استراتيجية تنموية تعمل عليها حيث ترتكز على النمو والتوسع في قطر وخارجها وخروج قطر من الأوبك سيعزز هذه الاستراتيجية ويخدم جهود قطر مستقبلا.

المرهون: رؤية سوق مسقط تكمن في توفير بيئة استثمارية تتمتع بالكفاءة والشفافية

قال المدير العام لسوق مسقط للأوراق المالية أحمد المرهون إن رؤية سوق مسقط تكمن في توفير بيئة استثمارية تتمتع بالكفاءة والشفافية وتطوير أساليب وإجراءات التعامل في الأوراق المالية.

وأضاف على هامش الملتقى الاقتصادي الأول الذي استضافته البلاد أخيرا أن (سوق مسقط) سيحول إلى شركة مقفلة مطلع العام المقبل بعد صدور مرسوم سلطاني بدء الخطوات التنفيذية تمهيدا لتخصيصها تم إلى شركة مساهمة عامة في غضون أربع سنوات.

وأكد المرهون الذي يشغل أيضا منصب رئيس اتحاد البورصات الأوروبية والآسيوية أن تحول السوق إلى شركة له دلالة معينة في استراتيجية الأسواق «فالمهم ليس في التحول في حد ذاته وإنما إحداث طفرة في جوانب تنفيذية عبر اتخاذ القرارات أو الصلاحيات التي تمكن السوق من العمل بمتطلبات ومعايير عالمية».

وأوضح أن سوق مسقط للأوراق المالية يتبع نظاما جديدا للتداولات سيتم العمل به في الربع الأول من العام المقبل وهو نفس النظام الذي تستخدمه بورصة باريس ويعتمد على معايير متوافقة مع آليات أسواق المال العالمية.

وذكر أن السوق سيشهد أيضا في الربع الأول من 2019 تفعيل نظام رقابي جديد يعد من الأنظمة المتقدمة مبينا أن التحديثات في الأنظمة والرقابة ستسهم في تطوير السوق وتجديد ثقة المستثمرين فضلا عن مواكبة المستجدات الحاصلة في أسواق المال العالمية.

ولفت إلى أن سوق مسقط للأوراق المالية يعمل على خلق بيئة عمل مهنية عبر ترسيخ قواعد السلوك المهني بين المتعاملين في مجال الأوراق المالية مع مواكبة التطورات في الأسواق المالية وتطبيق التقنيات التي توفر مستوى عال من الأداء علاوة على تعميق السوق من خلال تشجيع إدراج شركات جديدة وتنويع أدوات الاستثمار.

وقال المرهون إن سوق مسقط أكمل 30 سنة من عمره ويشهد كل عام تحديثات متنوعة «وهذه هي طبيعة الأسواق المالية إذ تتطلب التطوير ومتابعة المستجدات العالمية بما يتناسب مع طموحات المستثمرين العمانيين».

وأضاف أن سلطنة عمان «طبقت الحوكمة قبل أي دولة خليجية في عام 2002 وخبراتنا كبيرة في هذا المضمار» موضحا أن عملية تطبيق الحوكمة ليس في الإجراء أو القانون بل في التطبيق وهو الأهم في هذا الأمر.

وأفاد بأن القيمة السوقية لسوق مسقط للأوراق المالية تبلغ 40 مليار دولار أمريكي من خلال 116 شركة عامة مدرجة ولديه العديد من إصدار السندات الحكومية وأخرى للشركات المساهمة علاوة على الصكوك معربا عن أمله في طرح المزيد من الإصدارات الأولية.

وذكر المدير العام لسوق مسقط للأوراق المالية أن السوق شهد هذا العام إدراج أربع شركات تأمين «رؤوس أموالها كانت صغيرة» فضلا عن شركة تعمل في مجال توليد الطاقة متوقعا إدراج شركة مماثلة خلال الأسابيع المقبلة.

أحمد المرهون

وأوضح أن «الشركات المدرجة في سوق مسقط عمانية وليس لدينا قيود للادراجات المزدوجة» إذ من الممكن أن تشترك البورصات الخليجية في نظام موحد يسهل على المستثمر الخليجي التداول بكل مرونة وحرية وسهولة.

وقال إن «التردد ما زال قائما بين ملاك الشركات العائلية في سلطنة عمان للتحول إلى مساهمة عامة بهدف الادراج في السوق رغم وجود ما بين ست إلى سبع شركات عائلية مدرجة».ورأى المرهون أن تحول هذه الشركات إلى أخرى مساهمة عامة يعد خدمة للاقتصادات لأن من شأن إدراجها تعظيم مواردها وتقوية اقتصاداتها.

وعن مشروع البورصة الخليجية الموحدة أفاد بأنه «قديم ولم يرى النور إذ اجتمعنا كمسؤولين عن البورصات الخليجية أكثر من مرة ولم تتقدم الفكرة إلى أبعد من الحديث عنها».

وأضاف «أعتقد الأهم من هذا هو المشاركة فيما بيننا في نظام معين ويتم ربطه بالبورصات الخليجية وتظل كل بورصة على حدة ولها خصوصيتها واستقلاليتها ما يسهل على المستثمر الخليجي أن يستثمر في أي بورصة خليجية وكأنه يستثمر في بورصة بلاده».

وتأسس سوق مسقط للأوراق المالية بموجب المرسوم السلطاني السامي رقم 53/88 بتاريخ 21 يونيو 1988 ككيان واحد.

وكان السوق عبارة عن جهاز حكومي أهم أهدافه الإشراف على سير عمليات بيع وشراء الأوراق المالية والعمل على إرساء أسس العدالة في التسعير وسلامة الإجراءات وتسوية الحقوق والالتزامات أصوليا فيما بين أطراف التعامل (بائعين ومشترين).

واستمر السوق على هذا النحو إلى أن صدر المرسوم السلطاني رقم 89/80 الذي نصت المادة (3) منه على إلغاء المرسوم رقم 88/53 المنشئ لسوق مسقط للأوراق المالية (السابقة) ليحل محلها جهازان هما الهيئة العام لسوق المال وسوق مسقط للأوراق المالية.

وأصبح سوق مسقط الحالي كيانا قانونيا لوحده يتمتع بالشخصية الاعتبارية ويستمد شرعيته من المرسوم السلطاني (98/80).

وتم أيضا إنشاء شركة مسقط للمقاصة والإيداع وهي عبارة عن شركة مساهمة عمانية مقفلة تاسست بالمرسوم رقم (98/82) بتاريخ 25 فبراير 1988.

ويمتلك (مسقط للأوراق المالية) 60 في المئة من رأسمالها في حين تمتلك البنوك وشركات الوساطة والاستثمار الحصة الباقية.

البيرق: معدل التضخم التركي سيواصل الانخفاض

براءت البيرق

قال وزير الخزانة والمالية التركي براءت البيرق أمس الإثنين ان معدل التضخم في نوفمبر الماضي يشير الى استمرار انخفاضه ما يتيح لتركيا الوصول الى النسبة الى تهدف إليها اواخر العام الحالي.وأضاف البيرق في تغريدات على حسابه في برنامج التواصل الاجتماعي (تويتر) ان بيانات التضخم في نوفمبر الماضي اظهرت تراجعا بدأ بقوة وسيستمر بالانخفاض.وذكر ان البيانات اظهرت نجاح الإجراءات الحكومية التي اتخذت بعد ارتفاع معدل التضخم في سبتمبر الماضي والبرنامج الشامل ضد ارتفاع التضخم الذي تم الكشف عنه في أكتوبر الماضي.وكانت مؤسسة الاحصاء التركية اعلنت في وقت سابق عن انخفاض معدل التضخم في نوفمبر الماضي بنسبة 21ر62 في المئة خلال العام الحالي. وتهدف الحكومة التركية وفقا لبرنامجها الاقتصادي الجديد المعلن في 20 سبتمبر الماضي لمكافحة التضخم الى بلوغ معدل التضخم خلال العام الحالي نسبة 20ر8 في المئة وفي العام المقبل نسبة 15ر9 في المئة وفي عام 2020 نسبة 9ر8 في المئة وفي عام 2021 نسبة 6 في المئة.